

خصائص النشاط الزراعي وآثارها على الأسواق الزراعية

د. عز الدين بن تركي

a2zbenterki@yahoo.fr

جامعة منتوري، قسنطينة

ملخص:

يعالج هذا البحث خصائص النشاط الزراعي وآثارها على عمل آلية الأسواق الزراعية، كون هذه الأخيرة تتميز بالتقلبات المتلاحقة في غياب دور فاعل لسلطة الضبط. فآلية السوق تنجم عنها تقلبات متلاحقة في مستويات السعر بين موسم وآخر وهو ما يدفع بالمنتجين إلى اتخاذ قرارات إنتاجية تتأى بهم عن التقلبات المحتملة للأسعار والتي تأتي على مكاسيهم المتوقعة.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على آلية عمل الأسواق الزراعية وفهم الدافع وراء نشأة وتطور السياسات الزراعية وخاصة داخل البلدان التي تتبنى سياسات اقتصادية تتميز عقيدتها الأساسية في تحرير المبادرة الاقتصادية والمطالبة بتحرير المبادلات. وكنتيجة أساسية يؤكد التحليل النظري للأسواق الزراعية تميز هذه الأخيرة بخصائص تجعلها في ظروف العمل التلقائي تواجه عدم الاستقرار المزمّن وهو ما يعطي المبرر المؤسساتي لتدخل الدولة كراعي لمستوى الرفاه العام.

Résumé :

Le présent article porte un éclairage sur la caractérisation de l'activité agricole et ses effets sur le fonctionnement des marchés agricoles. Celle-ci se caractérise par une instabilité récurrente en l'absence d'une régulation effective. Les variations cycliques de l'offre agricole et la faiblesse de l'élasticité de la demande de la plupart des produits agricoles, a un effet direct sur les niveaux de revenu du producteur.

L'objectif de cet article, est la compréhension du fonctionnement des marchés agricoles et partant, saisir le motif premier qui justifie la genèse et le développement des politiques agricoles et particulièrement celles adoptées par les pays dont la doctrine essentielle est la libre entreprise et le libre-échange.

En conclusion, l'analyse économique affirme que l'autorégulation des marchés agricoles ne saurait endiguer l'instabilité endogène qui caractérise ceux-ci, en l'absence d'une régulation efficace. Ce qui confère à l'intervention publique sa légitimité entant que garante du bien-être collectif.

مقدمة:

لقد شكلت الزراعة مقوما رئيسيا للحياة البشرية ولا تزال، كونها تبقى الضامن لصيانة الحياة والحافظ لديمومة النشاط الاقتصادي والاجتماعي على مستوى البلدان. ولهذه الاعتبارات، تبقى الزراعة موضوعا حساسا ومثيرا للجدل، تتنازع حوله البلدان القوية داخل منتديات التفاوض متعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة وتبقى البلدان النامية تحاول كل مرة افتكاك ما يلزمها من تنازلات ضمن هذا الإطار التفاوضي، سعيا للحصول على مكاسب تتيح لها الحفاظ على زراعتها ومنحها ما يمكن من الحماية والدعم. وهي إجراءات لم تعد تحظى بالقبول في لوائح ومقررات المنظمة العالمية للتجارة.

لقد حظيت الزراعة ولا تزال بعناية فائقة داخل البلدان المصنعة والتي تبقى الجهة الأقوى على الصعيد العالمي في مجال الإنتاج الزراعي. ولم تكن هذه العناية إلا نتيجة موضوعية لمكانة هذا النشاط في البنية الاقتصادية ولطبيعة سوقها وخصائص العرض والطلب الزراعيين، إلى جانب أهميتها في تأمين الغذاء. ويسعى هذا المقال إلى تحديد أهم دوافع تدخل الدولة في الأسواق الزراعية من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، بسبب عدم كفاءة الآلية التلقائية للأسواق في تحقيق الاستقرار. فقد مهدت الملاحظة الإحصائية، مبكرا، لعالم السلالات الإنجليزي Gregory King خلال القرن الثامن عشر، بتقرير أن النشاط الزراعي تكتنفه مفارقة أساسية، تتمثل في التعارض الذي يعتور دخول المزارعين التي تتغير عكسا مع مستوى تغير المحاصيل. وهي المفارقة التي أصبحت تستعرضها النظرية الاقتصادية فيما يعرف بقانون King⁽¹⁾.

أولا، خصائص النشاط الزراعي ومميزاته:

عادة ما يتم تعديل العرض والطلب في الأسواق عن طريق السعر. والأمر بالنسبة للطلب والعرض الزراعيين يتم عبر نفس الآلية لتحقيق التوازن في حالة

¹ - Jean Paul Charvet, l'agriculture mondialisée, dossier N°8059, problèmes économiques, Paris, Sept. Oct. 2007. PP. 20,22.

وجود فائض زراعي أو عجز العرض نسبة للطلب السائد. غير أن الأسواق الزراعية تتميز بخصائص تجعلها عرضة لتقلبات، تكون في بعض الأحيان جد حادة وذلك يرجع لطبيعة هذا النشاط ومميزات سوقه.

1- الطبيعة البيولوجية والطابع الموسمي للإنتاج:

لعل أبرز خصائص النشاط الزراعي، يتمثل في الطبيعة البيولوجية للإنتاج. فهو نشاط إنتاجي يتميز بالموسمية التي تجعله غير مستقر في المدى الزمني على مستوى الأسواق. حيث يتوقف الإنتاج على أطوار النمو البيولوجي، إذ تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه. وهو بهذه الصورة يظل نشاطا اقتصاديا، تصدر أسواقه إشارات متباينة زمنيا بالنسبة لقرارات المنتجين. وهو مصدر عدم الاستقرار الذي يعتور الزراعة عموما ودخول المزارعين والأسعار بشكل خاص. إذ أن الفارق الزمني بين العرض في الإنتاج والأسعار التي تسود الأسواق فيما بعد، يبقى الموضوع الأساسي الذي ترتبط به سياسات الضبط الحكومية والتي تسعى إلى التقليل وإن أمكن، القضاء على دورات الإنتاج التي تتداول عليها حالات العرض المفرط أو النقص في العرض وما يقابل ذلك من تراجع وارتفاع في الأسعار السائدة، هذه الأخيرة التي يتعارض اتجاه تغيرها مع تغير الكميات المنتجة⁽¹⁾. فبسبب الوتيرة البيولوجية للإنتاج الزراعي، يبقى العرض في المنتجات الزراعية يعرف تغيرات لا تخضع للتأثيرات العادية لقانون العرض. فاستجابة الإنتاج لتغير السعر لا تكون وفقا للحالة العامة للأسواق. أي في حالة ارتفاع الأسعار، فإن العرض من المنتج لا يتزايد بالضرورة، بل أن تراجع السعر لا يؤدي أليا إلى انخفاض في مستوى العرض، بل على العكس، ففي كثير من الأحيان يتوجه المزارعون إلى زيادة الإنتاج بغرض الحفاظ على مستويات دخولهم. وهو ما جعل النظرية الاقتصادية تعتبر أن العرض الزراعي يتميز بعدم المرونة على المدى القصير وبمرونة نسبية على المدى الزمني المتوسط. ذلك أن الطبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات الطلب أو الأسعار. ولذلك يبقى قانون العرض يعمل في حالة

¹ - Lucien Bourgeois, Sécurité alimentaire : une affaire d'Etat. La politique agricole commune est elle nécessaire? Futures, n° 326, Paris, janvier, 2007. P14.

الأسواق الزراعية بفارق في الزمن سواء بالنسبة للاستجابة المتأخرة للإشارات الصادرة عن الأسواق وبالذات تلك العاكسة للتغير في السعر، أو تلك المتعلقة بأخذ قرارات الإنتاج بشكل استباقي للتغيرات المتوقعة حصولها في الفترات اللاحقة بالنسبة للأسعار.⁽²⁾ بالإضافة إلى العامل البيولوجي والذي يبقى حاسما في موضوع اقتصاديات الزراعة، يمثل قانون الغلة المتناقصة جانبا هاما لفهم مشكلة الأسواق الزراعية. فقوانين الغلة في عمومها تصف تغير العلاقة بين عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية وهي بذلك تصف مميزات دوال الإنتاج. فالإنتاجية المتناقصة والتي تعكس فعل وأثر قانون الغلة المتناقصة، تعني أنه بإضافة وحدات متتابعة من العامل المتغير فإن كل وحدة مضافة تضيف إلى الإنتاج الكلي أقل مما تضيفه الوحدة التي سبقتها، بحيث لا يمكن الاستمرار في إضافة بذور وأسمدة وعنصر عمل إلى مساحة محدودة من الأرض لكي يتحقق بعد هذا دخلا مناسباً يسمح من تحقيق تغطية للتكاليف وإنشاء لهامش خام.

إن إضافة وحدات متتالية ومتساوية من عامل متغير واحد، فيما تبقى كميات العوامل الأخرى ثابتة، يجعل مقدار الإضافة إلى الغلة الكلية قد يتزايد في مرحلة أولى، ثم يتواصل التزايد على منحنى الإنتاج الكلي ولكن بمعدل متناقص انطلاقاً من نقطة الانعطاف والتي تقابل النقطة القصوى على منحنى الإنتاج الحدي. وهي النقطة التي تكون مساوية لنقطة تغير الانحناء على منحنى الغلة الكلية. وإذا استمر المزارع في إضافة وحدات متتالية من العامل المتغير، فإن مقدار الإضافة إلى الإنتاج الكلي تقل شيئاً فشيئاً، حيث أن الإنتاجية الحدية لوحدات العامل المتغير المضافة تبدأ في التزايد حتى تصل إلى نقطة تبدأ بعدها بالتناقص.

إن إضافة كميات متساوية من عامل إنتاج متغير تعطي بعد حد معين كميات متناقصة من الإنتاج. ولما كانت كميات عامل الإنتاج المتغير لا تعدو أن تكون تكاليف إنتاج، أمكن القول بأن الكميات المتساوية من تكاليف الإنتاج تعطي كميات متناقصة من الإنتاج وهذا يعني أن تكاليف الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة تتجه

²- C. Clergeau, Micro économie, théorie du producteur et de l'offre, tome 2, Paris : édition du seuil, 1998. PR.16,17.

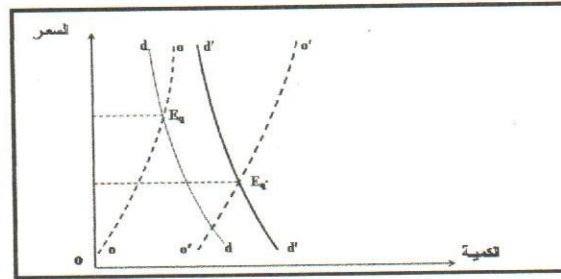
بعد حد معين إلى التزايد مع تزايد الإنتاج وبذلك يكون تعبير تناقص الغلة مرادفاً لتعبير تزايد التكاليف.⁽¹⁾

II- التراجع التاريخي للأسعار الزراعية:

خلال متابعته لتطور الزراعة الأمريكية، أكد الاقتصادي⁽²⁾ P. A. Samuelson أن المكاسب التي حققتها الإنتاجية الزراعية وتراجع الإنفاق على التغذية تحت فعل قانون Angel والذي يقضي بانخفاض أثر الدخل على الطلب على السلع الغذائية، أي الزيادة في الإنفاق على الغذاء قد يتواصل ولكن بمعدلات متناقصة نسبة لمعدلات الزيادة في الدخل، يؤدي إلى تباطؤ نمو الطلب الفعال على السلع الزراعية في المدى المتوسط والبعيد، في مقابل نمو أكبر في مستويات العرض الزراعي وهو ما يفضي إلى تراجع بنيوي في الأسعار الزراعية إن على المستوى النسبي أو المطلق.

شكل رقم 1

التراجع التاريخي للأسعار



Source: P. A. Samuelson, Economiques, Tome II (Paris : collection U. Armand Colin, 1972), pp.46-51.

ويظهر من البيان أعلاه أن منحنى الطلب يتحرك باتجاه اليمين بفارق أصغر من الفارق في تغيير منحنى العرض والذي تحقق بفعل التطور والتحديث الذي عرفته الإنتاجية الزراعية وخاصة خلال القرن العشرين. ففي غياب التدخل الحكومي، فإن الأسعار تتجه لا محالة نحو الانخفاض. وهذه الوضعية تتكرر كل مرة يغيب فيها

¹ - Ibid.

² - P. A. Samuelson, Economics, Tome II, Paris : collection U. Armand Colin, 1972), pp. 47,48.

التأطير الحكومي من خلال أشكال الدعم المختلفة. وهذا الوضع في الأسواق الزراعية غالباً ما يتسبب في المتاعب المالية للمزارعين. وهو وضع يتجه إلى جعل هؤلاء المزارعين أمام خيارين، إما التخلي عن الزراعة أو الاستدانة أكثر ومن ثمة الزيادة في الإنتاج سعياً لتغطية الخسائر جراء تدني الأسعار. وقد سجل P. A. Samuelson أن الحالات الاستثنائية التي تعرف فيها الأسعار ارتفاعاً يعزز مستويات الدخل لدى المزارعين، هي الحروب والفاقة والعوز في الغذاء. وهي فترات زمنية غير كافية لتحقيق التعادل في قيمة دخول فئة المزارعين مع باقي الفئات الاقتصادية الأخرى.

جدول رقم 1
أسعار المنتجات الزراعية بالمعدلات الحقيقية (2002-1961)

البيانات	1961 1963	1971 1973	1981 1983	1991 1993	2001 2002	2000	2001	2002
القمح	8.4	7.3	7.3	3.3	2.9	2.8	2.9	2.8
لحم البقر	87	195	115	271	143	180	142	-
القهوة	-	188	196	66	40	57	39	40
الذرة	-	5.5	4.4	2.5	1.7	1.6	1.6	1.7
القطن	146	158	128	70	40	52	41	38
الأرز	726	685	565	290	155	180	148	160
السكر	-	25	18	10	6.5	7	7.5	5.6

Source: FAO. Food Agriculture Organisation, www.FAO.org

ملاحظة: الأسعار المستخدمة معتمدة نسبة لجملة من الأسواق المنتشرة عبر عدة بلدان وباستخدام قياسات مختلفة.

كما يلاحظ على البيان أعلاه أن منحنيات العرض والطلب كليهما يبقيان بالنسبة للسلع الزراعية تتميزان بقلّة المرونة في المدى الزمني القصير بالنسبة للعرض ولمجموع السلع الزراعية بالنسبة للطلب. ولما كان العرض الزراعي المفرط يؤدي إلى تراجع كبير في مستويات السعر نتيجة تدني مرونة الطلب السعرية، كان لزاماً على الدولة أن تتدخل لتحقيق التوازن في الأسواق الزراعية وبالتالي تحقيق الاستقرار الذي يجنب البلدان الوقوع في حالات الفاقة والتبعية

الغذائية. وهو ما ذهب إليه مستشار الشؤون الزراعية للرئيس الأمريكي F. D. Roosevelt، حيث اعتبر أن أصل الاضطراب في الأسواق الزراعية يرجع إلى ضعف مرونة الطلب السعرية بالنسبة للسلع الزراعية وهو ما قد يعرض البلد إلى التبعية الزراعية وكان ذلك استناداً إلى آثار قانون King على الأسواق الزراعية. وقد سعت النظرية النيوكلاسيكية إلى استيعاب مبدأ التدخل الحكومي لتصحيح الأسواق الزراعية عبر السياسة الزراعية، معتبرة أن السياسة الزراعية ليست بديلاً عن آلية السوق، بل مصوباً لعملها، خاصة إذا تعلق الأمر بحالات عدم الاستقرار.⁽¹⁾

وبسبب خصوصية العرض والطلب الزراعيين، ظلت الأسواق الزراعية تشهد عدم الاستقرار، مما برر تدخل السلطات العمومية وخاصة في البلدان المصنعة والتي اعتمدت سياسات قوية في مجال الدعم الزراعي. ويمكن تلخيص عوامل عدم الاستقرار في الأسواق الزراعية فيما يلي:

- عدم مرونة الطلب على السلع الزراعية، أي أن الكميات المطلوبة لا تستجيب للتغيرات الحاصلة في مستويات السعر أو أنها تتغير بتناسب أقل؛
- العرض غير مرّن في المدى القصير بسبب الأطوار البيولوجية لنمو المحاصيل وبالتالي عدم إمكانية تعديله نسبة للتغير الحاصل في مستويات السعر، فالكميات المعروضة في زمن معين هي نتيجة لقرارات اتخذت في فترات زمنية سابقة؛
- يبقى العرض في المدى المتوسط يتميز بمرونة كافية، أي أن قرارات الإنتاج لدورة إنتاج معينة تتم وفقاً لتوقعات يعتمد عليها المزارعون بناءً على التغيرات الحاصلة في أسعار دورة إنتاج سابقة.

وهكذا تتسبب الخاصيتان الأولى والثانية في تأثير قانون King. وبالتالي تجعل إيرادات المزارعين تتناسب عكسياً مع حجم المحاصيل. فالعرض غير المرّن في المدى القصير، يجعل الطلب محدداً للسعر في الأسواق. ولما كان هذا الأخير غير مرّن كذلك، فكميات وفيرة من المحاصيل تؤدي إلى تراجع شديد في الأسعار. وعلى العكس من ذلك فإن كمية قليلة من العرض تقضي إلى ارتفاع شديد في الأسعار. وهكذا يظل المزارعون يواجهون حالة عدم التأكد المزدوجة والمتعلقة بموضوع الأسعار التي يبيعون بها في المستقبل والكميات التي سيحصلون عليها كمحاصيل

¹ - T. Pouch, Problèmes économiques, Agriculture entre théorie et histoire, qu'est ce qu'une politique agricole? N°2767, Paris, Juin 2002. PP.11,12.

فعلى بعد الدورة البيولوجية. وحالة عدم التأكد هذه تجعل تصرفاتهم تميل إلى الحذر أكثر، بحيث تجعل قرارات الإنتاج تستهدف أحجاما تكون عادة أدنى من الحجم الذي كانت ستستهدفه في حالة التأكد لو تحقق. أما الاضطرابات التي تشهدها الأسواق الزراعية، فلنا أن نستعرضها من خلال نموذج CobWeb أو ما يعرف بالنظرية العنكبوتية للأسواق الزراعية.

III نموذج Cob Web⁽¹⁾:

يتصف الإنتاج الزراعي بخاصيتين أساسيتين تتمثل أولاهما في الطابع الموسمي للإنتاج، وثانيهما في طول الفترات التي تتخلل الدورة البيولوجية للنمو الزراعي. فالخاصية الأولى تعتبر نتاجاً أساسياً لارتباط الإنتاج الزراعي بالظروف المناخية، تلك التي تحدد في معظم الأحوال مواعيد زراعة وجني الكثير من المحاصيل. وتعتبر الخاصية الثانية والمتعلقة بطول الفترات الإنتاجية، مالا طبيعياً باعتبار أن المنتجات الزراعية تمر بمراحل نمو بيولوجية تتطلب فترات زمنية متفاوتة من منتج لآخر. فمنها ما يتطلب سنة أو أقل، مثل محاصيل الحبوب والخضر، فيما يتطلب البعض الآخر فترات تزيد عن السنة، مثل إنتاج اللحوم والفواكه.

وكنيجة للخاصيتين السابقتين فإن استجابة المنتجين الزراعيين للتغيرات السعرية تتصف بالتأخر نسبياً. فإذا افترضنا أن سعر محصول معين كان مرتفعاً لهذه السنة فإن المنتجين الزراعيين لا يستطيعون زيادة إنتاجهم لنفس السنة الحالية انتهازاً للسعر المرتفع. لكنهم في المقابل يستجيبون لهذا الارتفاع بزيادة طاقتهم الإنتاجية في السنة الموالية. ويترتب على الاستجابة المتأخرة للتغيرات السعرية، حدوث تغيرات دورية في كل من الإنتاج والأسعار، خاصة وأن معظم المنتجات الزراعية غير قابلة للتخزين لفترات زمنية طويلة دون أن يقلل ذلك من جودتها

¹ - تم وضع هذا النموذج من طرف اقتصادي أمريكي متخصص في الاقتصاد الزراعي سنة 1938 ويدعى Ezekiel Mordecai من خلال مقال نشر في Journal of Economics, Vol. 52, N 2, fev. 1938, pp 255-258. وكانت أولى إرماصات صياغة هذا النموذج على يد Henry Moore سنة 1919 ثم Ricci Umberto سنة 1930 و Tinbergen Jan سنة 1935. وكان التتويج بكمال صياغة النموذج على يد A Samuelson سنة 1947 فيما أصبح يعرف بمشكلة الاستقرار في موضوع التوازن العام.

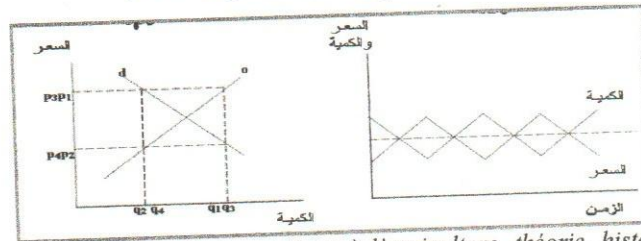
وقيمتها الغذائية. وهذه التغيرات الدورية هي ما يطلق عليها بالنظرية العنكبوتية. ويمكن تلخيص فروض هذه النظرية فيما يلي:

- 1- يتحدد الإنتاج من خلال استجابة المنتجين للأسعار فقط وذلك بافتراض أن المستويات السعرية هذه سوف تسود المستقبل؛
- 2- يحتاج الإنتاج لفترة إنتاجية طويلة نسبيا ولا يمكن تغييره بعد البدء فيه؛
- 3- يتحدد السعر وفقا للطلب السائد في السوق.

أما التقلبات التي تعرفها الأسواق الزراعية فهي تتحدد في ثلاث حالات لتصنيف التقلبات العنكبوتية لكل من الأسعار والكميات وهو تصنيف يركز بصفة أساسية على العلاقة بين مرونة العرض والطلب.

أ- التقلبات المستمرة في الإنتاج والأسعار: وتتحقق هذه الحالة عند تعادل مرونة كل من دالتي العرض والطلب. والشكل النموذجي أدناه يمثل هذه الحالة.

شكل رقم 2
التقلبات المستمرة في الإنتاج والأسعار



Source : J. P. Butault, *les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire*, (Paris : INRA, 2004), p. 15.

فمن خلال الشكل رقم 2 يتبين أنه إذا افترضنا أن الكمية المعروضة في الفترة الإنتاجية الأولى هي q_1 وتكون هذه الكمية المعروضة أكبر من تلك المطلوبة لنفس الفترة، فإن السعر سيصير دون مستواه التوازني، أي p_2 . وفي هذه الحالة وكنتيجة لانخفاض السعر يستجيب المنتج استجابة متأخرة في الفترة الإنتاجية الثانية حيث يتم خفض الإنتاج إلى مستوى q_2 وفي هذه الحالة تكون الكمية المعروضة أقل من تلك المطلوبة وبالتالي يتجه السعر إلى الارتفاع مرة أخرى عند مستوى p_3 . وفي هذه الفترة الإنتاجية يستجيب المزارعون مرة أخرى للسعر المرتفع بزيادة كمية

إنتاجهم إلى مستوى q_3 ، فتتجاوز الكمية المعروضة الكمية المطلوبة فيتجه السعر مرة أخرى نحو الانخفاض.

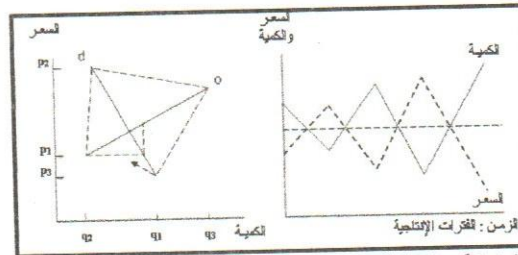
ويتضح من الشكل رقم 2 أن كل التغيرات الكمية والسعرية على امتداد الفترات الزمنية تتم وفقا لمعدلات ثابتة. أي أن معدلات الزيادة والنقصان تتم بصورة ثابتة من فترة إلى أخرى، أي حسب تقلبات ثابتة وهو ما يعرف بالتقلبات العنكبوتية الثابتة المستمرة. وهذا الثبات هو نتيجة لثبات تعادل معدلات المرونة لكل من العرض والطلب الزراعيين.

ب- التقلبات العنكبوتية المتباعدة:

تتحقق التقلبات العنكبوتية المتباعدة في كل من الكميات والأسعار عندما تكون مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب. ويعني ذلك أن الفروق بين الأسعار للفترات الإنتاجية المختلفة تأخذ اتجاها متزايدا بمرور الوقت، أي أن الأسعار تبتعد عن سعر التوازن.

شكل رقم 3

التقلبات العنكبوتية المتباعدة



Source : J. P. Butault, *les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire*, (Paris : INRA, 2004), p. 16.

يوضح الشكل رقم 3 أن التقلبات العنكبوتية المتباعدة، حيث الكمية q_1 تعبر عن الكمية المعروضة في الفترة الإنتاجية الأولى وهي كمية تفوق الكمية المطلوبة في نفس الفترة الإنتاجية. الأمر الذي ينعكس في مستوى السعر ويكون قد انخفض بالنسبة لسعر التوازن. ويؤدي هذا السعر المنخفض p_1 السائد في هذه الفترة الأولى إلى تراجع الكمية المنتجة للفترة الثانية إلى مستوى q_2 وبالتالي تصبح الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة، الأمر الذي يترتب عليه سيادة سعر مرتفع وهو

p_2 . وهذا السعر المرتفع يؤدي إلى استجابة المزارعين لزيادة حجم الإنتاج وبالتالي الكمية المعروضة إلى مستوى q_3 وهي كمية أكبر من الكمية المطلوبة. وينجر عن ذلك تراجعاً سعرياً أشد. وهكذا تزداد حدة التقلبات السعريّة وكذا الكمية. وتصبح بعيدة أكثر فأكثر عن سعر وكمية التوازن مع مرور الوقت حيث:

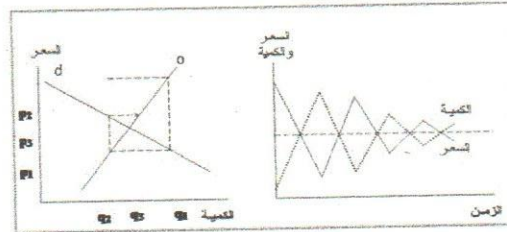
p_3 أشد انخفاضاً من p_1 و q_3 أكثر ارتفاعاً من q_1

كما أنه يمكن أن يكون p_4 أكثر ارتفاعاً من p_2 و q_4 أشد انخفاضاً من q_2

ج- التقلبات العنكبوتية المتقاربة: وهي التقلبات التي تتجه عكس التقلبات العنكبوتية المتباعدة، حيث يتحقق هذا النوع من التقلبات عندما تكون مرونة دالة العرض أقل من مرونة دالة الطلب. وتعني هذه التقلبات أن الفروق السعريّة والكمية تأخذ اتجاهها متناقصاً مع مرور الوقت، أي أنها تقترب تدريجياً من السعر التوازني.

شكل رقم 4

التقلبات العنكبوتية المتقاربة



Source : J. P. Butault, *les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire*, (Paris : INRA, 2004), p. 17.

يتبين من الشكل رقم 4 أنه بافتراض أن الكمية المعروضة في الفترة الإنتاجية الأولى تتمثل في الكمية q_1 وهي كمية تفوق الكمية المطلوبة من السلعة فإنه يترتب عليه أن يصبح المستوى السعري منخفضاً عند السعر p_1 . إذ يؤدي هذا السعر المنخفض إلى استجابة المزارعين في الفترة الإنتاجية الثانية، بتقليص الكمية المنتجة من q_1 إلى q_2 . وهي كمية أقل من الكمية المطلوبة مما يؤدي إلى ارتفاع السعر في الفترة الإنتاجية الثانية من p_1 إلى p_2 . وهذا الارتفاع في السعر يؤدي إلى استجابة المزارعين من خلال زيادة الكمية المنتجة في الفترة الإنتاجية الثالثة من p_2 إلى p_3 .

وبسبب تجاوز المعروض من السلعة المطلوبة خلال هذه الفترة، يؤدي إلى تراجع الأسعار عند مستوى p_3 .

وهكذا تتوالى التقلبات في الأسعار والكميات. ولما كانت مرونة الطلب أكبر من مرونة العرض، فإن المحصلة تتجه بالأسعار نحو سعر التوازن في السوق، حيث تتراجع حدة التقلبات في الكميات والأسعار على امتداد الفترات الإنتاجية.⁽¹⁾

وبعد استعراض الحالات الممكنة لتقلبات الأسواق الزراعية، يتبين أن تحقيق التوازن فيها يبقى بعيد المنال في غياب تدخل سلطة الضبط عبر أدوات السياسة الزراعية. فشرط تحقيق هذا التوازن تتوفر فقط في حالة التقلبات المتقاربة، أي لما يكون الطلب مرنا نسبيا بينما يكون العرض منخفض المرونة. وهذا ما هو نادر الحدوث بالنسبة للأسواق الزراعية حيث تظل جل السلع الزراعية وخاصة الأساسية منها بعيدة عن تحقيق هذه الحالة. فالدراسات الإحصائية أثبتت أن حالة التقلبات المتباعدة هي الأكثر ملاحظة في الأسواق الزراعية، حيث تقل مرونة الطلب، ويتميز العرض بمرونة نسبية في المدى المتوسط والبعيد.⁽²⁾

إن المزارعين يواجهون في العموم مشكلتان رئيسيتان، الأولى تتعلق بحالة عدم التأكد التي تكتنف الأسعار والتي يبيعون بها منتجاتهم. والثانية تخص الكميات التي سيتمكنون من بيعها. فالحذر الشديد الذي يميز السلوك الإنتاجي للمزارعين، يجعلهم في العموم يتخذون قرارات إنتاج حول كميات تكون أقل من مستواها المفترض في ظروف التأكد والاطمئنان. أي أنهم وفي غياب ضابط عمومي للأسواق الزراعية، ستميز هذه الأخيرة بحالات التقلب الشديد من فترة إنتاجية إلى أخرى. إذ أن حالات النقص المتكررة وفي أحيان أخرى المزمنة، تعتبر نتاجا طبيعيا لذلك. وهي الوضعية التي من شأنها أن تضعف حالات الرفاه العام، سواء بالنسبة للمنتج أو للمستهلك.

¹- C. Clargeau, micro économie théorie des marchés, Tome3 Paris : E. du Seuil, 1998 pp. 11,16.

²- J. P. Butault, les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire, Paris : INRA, 2004), pp. 11,54.

ثانيا : أهمية قانون King في تحليل العرض والطلب الزراعيين:

يظل قانون King يكتسي أهمية قصوى لفهم آلية تشكيل الدخول الزراعية وتفسير التدهور المزمن لها. إذ أن عدم قابلية تحويل عوامل الإنتاج الزراعية وعلى رأسها الأرض، نحو أنشطة اقتصادية أخرى، هو ما يجعل العرض الزراعي يتسم بقلّة المرونة. فيما يبقى الطلب على المنتجات الزراعية نسبة إلى الدخول الضعيفة يتميز بمرونة متوسطة، وهو ما يعرف بقانون Angel . حيث يجعل نمو الطلب على المنتجات الزراعية يتراجع كلما ارتفعت الدخول. إذ أن الزيادات في مستويات الدخل تجعل نسبة الإنفاق المخصصة على الغذاء، تتراجع لصالح السلع ذات مرونة طلب مرتفعة، كالسلع الكمالية أو الدائمة.

كما أن التطور التقني الذي يعرفه النشاط الزراعي، من خلال الإحلال الكثيف والمتزايد للمكننة، يدفع باتجاه الاقتصاد في عنصر العمل في الاستغلال الزراعي مقارنة بالعوامل الأخرى. وهو ما يجعل العرض الزراعي في عمومهِ يفوق الطلب الزراعي. فهذا الفائض البنيوي في العرض الزراعي يترتب عليه تراجع مستمر ويكاد يكون مزمنا في الأسعار الزراعية الحقيقية أو النسبية. وبالمحصلة تراجعاً دائماً في مستويات دخول المزارعين.⁽¹⁾

فإذا أخذنا مثلاً المؤشر المتعلق بمقارنة الأهمية النسبية لحصة القطاع الزراعي في الحصة الكلية للقيمة المضافة المحققة في الناتج المحلي الخام، نجده في العموم أقل من حصة القطاع في العمالة الكلية لكل القطاعات الاقتصادية بما مقداره النصف.⁽²⁾ وفي هذه الحالة، تأخذ السلطات الحكومية على عاتقها مهمة مجابهة "المشكلة الزراعية" سعياً إلى تحقيق التعادل في مستويات الدخل الزراعية نسبة إلى باقي الدخول في القطاعات الأخرى وهو جوهر السياسات الزراعية التي تتبناها الحكومات عبر مجموعة من أشكال الدعم والمساعدات التي تمنحها للمزارعين.

¹ - P. A. Samuelson, economics, Op.cit, pp. 46,51.

² - J. P. Butault, Les soutiens à l'agriculture, Op.cit, pp. 19,20.

ويمكن أن نطرح السؤال التالي: لماذا لا تعرف دخول المزارعين نموا مطابقا لمستوى النمو في الإنتاج الزراعي؟ والجواب عن ذلك قدمه منذ نهاية القرن السابع عشر عالم السلالات الإنجليزي Gregory KING في مؤلفه:

“Natural and political observation and conclusion upon the state and condition of England in 1696”

فدراساته وملاحظاته حول السلالات، دفعته للاهتمام بالسلاسل الديموغرافية ثم الانتقال للاهتمام بسلاسل أسعار الحبوب وبالذات محصول القمح.

وانطلاقا من معانيته للإحصائيات والوضعيات المسجلة، لاحظ أنه في حالة تراجع ولو معتدل في إنتاج القمح، يترتب عليه زيادة معتبرة في الأسعار وبالتالي زيادة أكبر في إيرادات المزارعين. والجدول الموالي يضم معطيات ونسب التغير كما هي مسجلة آنذاك.

جدول رقم 2

عرض مبسط لملاحظات G. King

الكميات المنتجة والمعرضة للبيع	سعر الوحدة	الإيرادات الكلية
1000	1	1000
900	1.15	1035
800	1.80	1440
700	2.60	1820
600	3.80	2280
500	5.50	2750

Source : J. P. Charvet, *le désordre alimentaire mondiale*, (Paris: Hatier, 1987), P.39.

فالحالة العادية أي التوازنية للسوق، هي عند مستوى إنتاج مساوي لـ 1000 وسعر 1 ووضعية التوازن هذه مناسبة لكل من العارضين والطالبين. أما الحالات الأخرى الأكثر حدوثا خلال القرن 17 ولأسباب مناخية، فهي تلك التي يسجل فيها الإنتاج تراجعاً عن مستواه الطبيعي، حيث أكدت المشاهدة الإحصائية لـ G. King أنه كلما تراجع حجم الإنتاج كلما أدى ذلك إلى زيادة أكبر من تزايد الأسعار، فتراجع الكمية المنتجة بما نسبته 10% أدى إلى ارتفاع السعر بما نسبته 15% ولما تراجع الإنتاج بـ 20% ارتفع السعر بـ 80% ولما تقلص الإنتاج بنسبة

50% وهو ما يظهره السطر الأخير من الجدول رقم 2، أدى ذلك إلى زيادة في الأسعار بلغت 550%.

وهكذا لاحظ King أن هذه الأوضاع أدت إلى زيادة متواصلة في الإيرادات الكلية للمزارعين. فراجع الإنتاج بـ 10% أدى إلى زيادة الإيرادات بـ 3.5%، أما تراجع الإنتاج بـ 20% فإن الإيرادات تزايدت بنسبة 44% ولما بلغ النقص في الإنتاج 50%، ارتفعت الإيرادات بـ 175%. وهكذا كلما تراجعت الكميات المعروضة من القمح في إنجلترا خلال هذه السنوات من القرن 17 كلما أكسب ذلك المزارعين إيرادات أكبر وهو ما أصبح يعرف في التحليل الاقتصادي بمفارقة King أو أثر King أو قانون King.

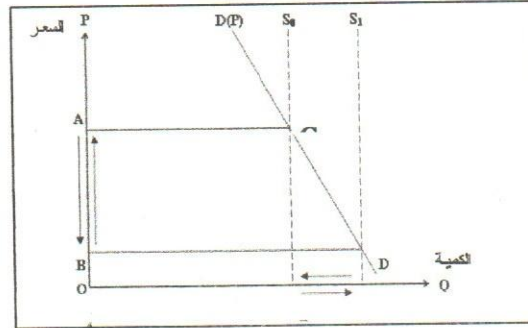
إلا أن أثر King لا يتوقف فعله عند حالة النقص في مستوى العرض الذي أشرنا إليه آنفاً، بل يمتد أثره ليشمل حالات الفائض، أي عندما يتجاوز الإنتاج وبالتالي العرض، مستوى التوازن العادي في السوق. فاهتمام G. King آنذاك تعلق بحالات النقص في الإنتاج، لأنها الحالات التي عكست الأوضاع الاقتصادية لتلك الفترة، حيث كان العجز في الإنتاج الزراعي هو المشكلة الأكثر إلحاحاً، غير أن الأمر بالنسبة للعقود الأخيرة اختلف، حيث أصبحت المشكلة الزراعية تجد أصولها في مسألة الفوائض الزراعية، إلا أن قانون King يبقى صالحاً من حيث أثره على النشاط الزراعي عموماً والدخول الزراعية والأسعار على وجه أخص. وفيما يلي جدولاً يظهر التغير في إيرادات بيع محصول يتميز بمرونة طلب ضعيفة (معامل المرونة = 0.5) إضافة إلى مخطط بياني مناسب لهذه الحالة:

جدول رقم 3 (مرونة طلب ضعيفة)

البيانات	المحصول	السعر	الإيرادات الكلية
حالة التوازن	1000	10	10.000
تراجع في العرض	900	12	10.800
	800	14	11.200
زيادة في العرض	1100	8	8800
	1200	6	7200
	1300	4	5200

Source : J. P. Charvet, *le désordre alimentaire mondiale*, (Paris: Hatier, 1987), P.39.

شكل رقم 5
مرونة طلب ضعيفة



Source : C. Clergeau, *Microéconomie, théorie des marchés*, Tome 3, (Paris: Seuil, 1998), pp. 26-27.

فإذا ارتفع الإنتاج، يؤدي ذلك إلى تراجع أكثر من متناسب في الأسعار وبالتالي تراجع في الإيرادات الكلية للمزارعين أي أن $R1 < R0$ حيث: $R0 = OAC$

$$R1 = OBDQ1 \text{ و } Q0$$

ففي الجدول أعلاه والبيان المرافق له، يتضح أنه في حالة سلعة زراعية تساوي مرونة الطلب السعرية لـ 0.5، فإن تراجع الكمية المنتجة يؤدي ارتفاع السعر بنسبة أكبر من نسبة تراجع العرض. ففي حالة تراجع الكمية المنتجة مثلاً بـ 10% فإن المستهلك مستعد إنفاق ما نسبته 20% أكثر كسعر لاقتناء السلعة، أي $20 = \frac{10}{0.5}$. أما إذا انخفض العرض بنسبة 20% فإن المستهلك سيدفع سعراً أعلى بما

$$\text{نسبته } 40\% \text{ أي } 40 = \frac{20}{0.5}$$

أما في الحالات الأخرى، وتحديدًا عندما يتجاوز العرض حد الطلب على المنتجات الزراعية، فإن السعر ينخفض بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الكميات المعروضة. وحتى يتم صرف الإنتاج الزائد بنسبة 10% في السوق، يستلزم الأمر أن تتراجع الأسعار بما نسبته 20%، ولما بلغ الفائض في العرض 20%، تكون الأسعار قد تراجعت بما نسبته 40%. وفي المقابل تتراجع الإيرادات الكلية للمزارعين بمعدلات متزايدة.

ففي حالات السوق الحرة، يجد المزارعون أنفسهم ضحايا تحسن مستويات إنتاجيتهم وهو ما يعرف بمفارقة King . ولحسن حظ المستهلك، فإن المزارع في الحالات العامة يكون منشغلا أكثر بزيادة إنتاجه أملا في زيادة إيراداته الكلية، بدلا من محاولته الحد من حجم إنتاجه عند مستويات تمنحه أعلى المكاسب الاقتصادية. ويرجع ذلك بالأساس لطبيعة بنية الاستغلال الزراعي التي تتميز بتشتت العرض وتعدد المنتجين. فهم في سباق دائم لتحقيق أكبر إنتاج بهدف تحقيق أكبر إيراد ممكن.

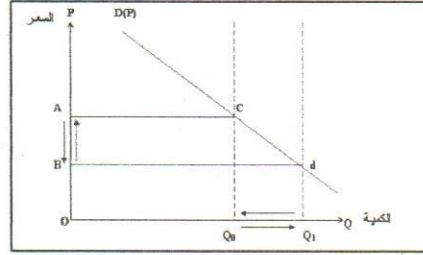
إضافة إلى ذلك، فإن الوسطاء⁽¹⁾ أصبحوا يلعبون دورا متعارضا في الصلة بين العارضين التقليديين والمستهلكين وهو ما أضعف أكثر موقف المزارعين اليوم. إلا أن الحالات المشار إليها ليست هي القاعدة العامة، بل تتعدد الحالات بحسب طبيعة السلع الزراعية ودرجة مرونة الطلب عليها. فبعض السلع الزراعية سريعة التلف كالفاولة مثلا، تتميز مرونة الطلب عليها بكونها مرتفعة، أي أنها أكبر من الواحد الصحيح. وهذا ما جعل وضعيتها في السوق تختلف من حيث أثارها على دخول المزارعين. فعند تخلي المزارع عن 5% من سعر البيع وافترضنا أن معامل المرونة كان مساويا لـ 2، فإن إقبال المستهلكين على شراء الفاوله سيبلغ زيادة نسبتها 10%. والملاحظ أن معامل مرونة الطلب على السلع الزراعية وخاصة في البلدان الغنية أقل من الواحد الصحيح. وفيما يلي جدولا يبين حالة سلعة زراعية مرونة الطلب عليها مساوية لـ 2.

جدول رقم 4
مرونة الطلب مرتفعة

الكميات المعروضة والمباعة	سعر الوحدة الواحدة	الإيرادات الكلية
1000	10	10.000
1200 (+20%)	9 (-10%)	10.800
1400 (+40%)	8 (-20%)	11.200

¹ - ونقصد بهم، التعاونيات المهنية، مراكز الشراء، الشبكات الكبرى للتسويق، الوكلاء، السماسرة... الخ.

شكل رقم 6:
مرونة طلب مرتفعة



Source : Ibid.

حيث:

$$dR / dq, ep < -1 \text{ قيمة موجبة}$$

إذ يؤدي ارتفاع العرض في الإنتاج إلى تراجع أقل من متناسب في مستوى الأسعار وبالتالي فإن الإيرادات الكلية ستزداد أي أن $R1 > R0$

$$R0 = OACQO \text{ حيث:}$$

$$R1 = OBDQ1 \text{ و:}$$

يتضح أن تنازل المزارعين على نسبة من أسعار البيع، يحافظ لهم على إمكانية تحقيق مزيد من المبيعات وبالنتيجة مزيدا من الإيرادات الكلية. وتبقى هذه الملاحظة صحيحة ضمن مجال محدد. فالزيادة في عرض المنتج وتخفيض الأسعار إلى غاية حد معين، قد لا يحقق الغاية في زيادة عملية الشراء والعكس صحيح، إذ أن تراجع عرض منتج وارتفاع أسعاره قد يقطع عملية الشراء على هذا المنتج. ولذلك نلاحظ انقطاعا في منحنيات الطلب وعدم ملامستها لمحوري الكميات والأسعار في البيانات التحليلية للأسواق الزراعية المختلفة.

أهمية قانون King بالنسبة للمستهلك والمنتج:

إن عرض إنتاج وفير دائما من السلع الزراعية والتي تتميز في أغلبها بمرونة عرض ضعيفة، لن يكون مناسباً ولا في صالح المزارعين. غير أنه يمثل الوضعية المثلى في السوق بالنسبة للمستهلكين. حيث يحقق هؤلاء حاجاتهم الغذائية بأدنى الأسعار. فهذا التناقض البنيوي في الأسواق الزراعية، هو ما يعبر عنه بعدم الاستقرار

والاضطراب المزمن الذي يعتريها. ومن هذا كان لزاما على السلطة العمومية الاضطلاع بمهام الضبط قصد تحقيق أفضل الدخول للمزارعين حتى يتمكنوا من مواصلة نشاطهم الإنتاجي وتحقيق الوفرة الغذائية وبأدنى الأسعار الممكنة. وبناءً على هذا الاعتبار، تقوم كل السياسات الزراعية التي تبنتها وتبناها إلى غاية الآن أكبر البلدان الصناعية وأكثرها ليبرالية في توجيهها الاقتصادي العام⁽¹⁾.

إلا أن تحقيق أهداف هذه السياسات لم يكن بالأمر السهل. فمضمون هذه السياسات يبقى إلى حد الآن مثار جدل حاد في الأوساط الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان وداخل المنتديات الدولية للتفاوض حول مواضيع التجارة والتبادل الحر. وهو شأن الاتفاق الزراعي داخل المنظمة العالمية للتجارة.⁽²⁾ فعمليات الضبط من شأنها أن تُرحل حالات الاضطراب الناشئة داخل أسواق البلدان المتطورة، إلى الأسواق الدولية ومنها إلى داخل البلدان النامية وخاصة تلك التي تعاني عجزا في الإنتاج الزراعي أو تلك التي تعتمد في صادراتها على السلع الزراعية الخام.

ولما كانت عمليات الضبط للعرض عن طريق المخزون تواجه مصاعب تقنية ومادية، نجد أن أغلب البلدان التي تحقق فوائض زراعية، تلجأ في سياساتها الزراعية لدعم عمليات الحد أو إتلاف المحاصيل كأسلوب للتقليل من النفقات العامة. ولقد أفضت كل هذه الإجراءات إلى حالات غريبة على نطاق عالمي، حيث تبقى جهات واسعة من العالم، كإفريقيا مثلا، تعاني من حالات مجاعة مزمنة، في الوقت الذي تم فيه تخريب ملايين الأطنان من المحاصيل الزراعية أو تم الحد من إنتاجها.⁽³⁾ ولقد أكدت الملاحظة الإحصائية أن أغلب السلع الزراعية الضرورية تتميز مرونة الطلب عليها بالضعف،⁽⁴⁾ وتزداد هذه المرونة اقترابا من الصفر، كلما

¹ - Jean Pierre Butault, les réformes de la PAC de 2003 : ère Nouvelle ou fin de la PAC ? INSEF, Paris, 2007, p. 153.

² - أنظر بمزيد من التفصيل، التقرير المقدم من طرف مجموعة خبراء حول جولة الألفية: d'analyse économique, le cycle du millénaire, la documentation française Paris, 1999.

³ - L. Roudart, l'alimentation dans le Monde et les politiques publiques de lutte contre la faim, monde en développement, Paris, 2002, tome 30-117, pp. 11-15.

⁴ لقد كان لابن خلدون الفضل في التمييز بين السلع الضرورية والكمالية وأثر ذلك على مستويات الأسعار حيث يقول: "أعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجت الناس فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة والشعير..

كانت إمكانية الإحلال بين السلع أقل. كما أن الاضطرابات في الأسواق الزراعية تختلف شدتها من سلعة إلى أخرى وما يزيد من تعقيد الأوضاع فيها في أحيان أخرى هو، من جهة تشتت العرض، أي أن إمكانيات الحد من الإنتاج تبقى قليلة على نطاق عالمي، بفعل العدد الكبير للمنتجين وخاصة داخل البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية، كالقهوة، الكاكاو، السكر،.. الخ، ومن جهة أخرى عمليات المضاربة الكبيرة التي تشهدها الأسواق الزراعية وخاصة ما يعرف بالأسواق الآجلة.⁽¹⁾

إن أثر King يفعل فعله في كلا الاتجاهين، أي في حالة الفائض أو العجز في عرض السلع الزراعية، حيث أن عجزاً أو قلة في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع شديد في الأسعار. كما أن وجود فائض في الإنتاج ولو كان بسيطاً، يؤدي إلى تراجع حاد في الأسعار. ولعل التطورات الحاصلة في أسعار أهم المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية للعقود الأخيرة، خير مثال على هذه الحالات، سواء تعلق الأمر بالحبوب، القهوة، الكاكاو، السكر أو الزيوت النباتية.

إن الحالات الأكثر تردداً خلال العقود الأخيرة في الأسواق الزراعية، أن يكون العرض الزراعي أكبر من الطلب "المجزى" عليه. وهو ما يجعل الأسعار تنحدر في عمومها نحو الانخفاض. وهذا الانخفاض قد يكون بصورة مطلقة أو بصورة نسبية. وفي الحالة الأخيرة ما يعكس التدهور الحاصل في معدلات التبادل للمنتجات الزراعية في مقابل السلع الصناعية والخدمات، وهي ذاتها العوامل التي

ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه .. فإذا استبحر المصر وكثر سلكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وغلت أسعار الكمالي .. وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كن الأمر بالعكس .. والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه .. فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أوفياً قرب منه .. وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كثيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر .. قترخص أسعارها في الغالب إلا ما يصيبها في بعض المنين من الآفات السملوية. ولو لا احتكار النفس لها لما يتوقع من تلك الآفات لبذلت دون ثمن ولعوض لكثرتها بكثرة العمران. وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها فلا تعم بها البلوة ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم. ثم إن المصر إذا كان مستبحراً موفر العمران كثير حاجت الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حاله فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فتزدحم أهل الأغراض ويبدل أهل الرفه والترف أثمتها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء ..". ابن خلدون، المقدمة، الجزء 2، الدار التونسية للنشر، سنة 1984، ص. 438.

¹ - J. P. Bertrand et autres, le pouvoir alimentaire mondial en question, Paris : édition Economica, 1997, pp. 81-85.

تقف وراء التدهور المزمن لدخول الزارعين وتجعلهم يواجهون ثلاثة أنواع من المشاكل الأساسية:⁽²⁾

- الاستدانة المتواصلة وفي أحيان كثيرة تكون متفاقمة بفعل أثر "المقص" على الأسعار. فمن جهة أسعار متزايدة في المدخلات (الآلات، الأسمدة، مواد المعالجة)، ومن جهة أخرى تراجع أسعار المحاصيل تحت وقع السعي الدائب للمزارعين لتحقيق أكبر إنتاج لمواجهة الديون.
- ويواجه المزارعون معضلة معادلة دخولهم مقارنة مع الفئات الاقتصادية الأخرى. حيث تبقى هذه الدخول في المتوسط العام، أقل من نظيراتها للأنشطة الاقتصادية الأخرى. ولذلك لزم الأمر داخل البلدان الصناعية، حيث يتواجد نشاط نقابي مهني قوي للمزارعين، أن تتحقق معادلة دخول المزارعين من خلال تدخل الدولة عبر سياسات الدعم المعتمدة لصالحهم.
- أما النوع الثالث من المشاكل، فيتعلق بالتدهور في معدلات تبادل المنتجات الزراعية نسبة لباقي المنتجات. وهي مشكلة تتغل أكثر كاهل البلدان النامية والمعتمدة في إيراداتها على تصدير المنتجات الأولية الزراعية.

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن خصائص النشاط الزراعي تعتبر من أهم العوامل المفسرة لعدم استقرار الأسواق الزراعية. أما مستويات مرونة كل من العرض والطلب الزراعيين فتشكلان دورهما أهم محددات الأسواق الزراعية. والواقع أن موسمية الإنتاج تمثل العامل المركزي في تحديد عمل آلية الأسواق الزراعية حيث تتداخل مع خصائص العرض والطلب واللذان يتسمان بقلّة المرونة نسبة لمتغير الأسعار. وعليه، تظل الأسواق الزراعية تواجه التقلبات المتعاقبة في مستويات الأسعار وبالتالي التذبذب في قرارات الإنتاج وهو ما يمنح مبررا لتدخل الدولة في النشاط الزراعي، ويتجلى ذلك من خلال السياسات التي تنتهجها الحكومات والمتضمنة أشكال الدعم للنشاط الإنتاجي.

وتؤكد هذه الدراسة أن الزراعة تتميز بخصائص تجعلها في ظروف العمل التلقائي للسوق تواجه عدم الاستقرار المزمن. ويظل قانون King الأساس النظري

²- Butault, les soutiens à l'agriculture, Op.cit, pp. 19-22.

لتبرير سياسات الدعم التي تعرفها الأنشطة الزراعية وخاصة داخل البلدان الصناعية المتطورة. وخلافا لباقي القطاعات الأخرى حيث يسجل مستوى الدخل نموا نسبيا متواصلا، يعرف القطاع الزراعي في ظل عدم اهتمام الدولة، تراجعاً مطلقاً ونسبياً في مستويات دخول المزارعين. فالزيادة في مستويات الإنتاج في ظل ضعف مرونة الطلب، تؤدي إلى تراجع مستويات الأسعار وبالتالي تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة المزارعين.

وقد تطورت أشكال الدعم وفق الحاجة إليها وتكلفتها بالنسبة للمكلفين بدفع الضرائب والمستهلكين. إن تبني الدولة لهذا الشكل من الدعم أو ذاك يتوقف على مدى قدرة فئة المكلفين أو فئة المستهلكين على تحمل التحويلات لصالح فئة المزارعين. فالمفاضلة مثلاً بين شكل الدعم المتمثل في ضمان الأسعار أو الشكل المتمثل في الدعم المتغير للإنتاج، يتوقف على حجم نفقة كليهما بالنسبة للمجموعة الوطنية وتفضيل أقلها تكلفة.

المراجع:

- **Bertrand J. P.** et autres, *le pouvoir alimentaire mondial en question*, Paris: édition Economica, 1997.
- **Bourgeois, L.** *sécurité alimentaire: une affaire d'Etat. La politique agricole commune est elle nécessaire?* Futures n° 326, Paris, janvier 2007.
- **Butault, J. P.** *les réformes de la PAC de 2003 : ère Nouvelle ou fin de la PAC ?*, Paris : INSEF, 2007.
- **Butault, J. P.** *les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire*, INRA, Paris : 2004.
- **Charvet, J. P.** *l'agriculture mondialisée*, dossier N°8059, problème économique. Paris, Sept. Oct. 2007.
- **Charvet, J. P.** *le désordre alimentaire mondiale*. Paris : Hatier, 1987.
- **Clargeau, C.** *Micro économie, théorie du producteur et de l'offre*. tome 2. Paris: édition le seuil 1998.
- Conseil d'analyse économique, *le cycle du millénaire*, la documentation française. Paris : 1999.
- **Pouch, T.** *Problèmes économiques*, Agriculture entre théorie et histoire, qu'est ce qu'une politique agricole? n°2767, Paris, Juin 2002.
- **Roudart, L.** *l'alimentation dans le monde et les politiques publiques de lutte contre la faim*, Monde en Développement, tome 30-117, Paris, 2002.
- **Clargeau, C.** *Micro économie théorie des marchés*, Tome 3. Paris: édition le Seuil, 1998.
- **Samuelson, P. A.** *economics*, Tome II, collection U. Armand Colin, Paris, 1972.